أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر

أمنية أمين حلمى*

١- مقدمة

اتخذت مصر مؤخرا إجراءات هامة لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الخارجية استكمالا للجهود الكبيرة التى بذلتها خلال العقدين الماضيين فى مجال الإصلاح التجارى، إلا أن الاقتصاد المصرى مازال أقل انفتاحا على التجارة الدولية بالمقارنة بالمتوسط السائد لدى الدول النامية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (WTO 2004).

وعلى الرغم من القناعة بأن تحرير التجارة يساعد على حماية المستهلك المصرى، والارتقاء بمستوى الأداء التصديرى، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والإسراع برفع معدل النمو الاقتصادى، إلا أنه يثير المخاوف من تناقص الإيرادات الحكومية، خاصة وأن العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يقدر بحوالى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى (مجلس الشعب، لجنة الخطة والموازنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥).

وبمراجعة الأدبيات المتاحة، وجد أن غالبية الدراسات السابقة انتهت إلى أن التعارض بين تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية ليس أمرا حتميا فى كل الدول وتحت كافة الظروف، وأن حسم الجدل حول ذلك يستلزم دراسة تطبيقية عن الدولة محل الاهتمام (Zafar 2005; Matlanyane and Harmse 2002; Ebrill, Stotsky, and Gropp 2002, 1999; Stotsky, Suss, and

* د. أمنية أمين حلمى - أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة

Tobarick 2000; Abed et al. 1998; Dahl, Devarajan, and Wijnbergen 1994;).

كما أن معظم الأبحاث المتعلقة بالدول النامية وبمصر تحديدا، انصب تركيزها الأساسى على إصلاح هيكل الضرائب المحلية بها وتأكيد أهميته فى دعم جهود الإصلاح التجارى وتعويض أى نقص محتمل فى الإيرادات الحكومية بفعل تحرير التجارة (Keen and Lighthart 2004, 1999; Nashashibi 2002; Abed 2000, 1998; Konan and Maskus 2000; Andriamananjara and Nash 1997; Maskus and Konan 1997; Mitra 1992).

ولذلك، فإن الهدف من هذه الدراسة هو بحث مدى التوافق أو التعارض بين هدفى تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية فى مصر، وذلك من خلال تقدير الآثار المباشرة[1] على الإيرادات الحكومية من التعديلات التى تمت مؤخرا عام ٢٠٠٤ فى هيكل التعريفة الجمركية، ثم تقدير الآثار المتوقعة فى حالة الاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة، مرة بمحاكاة هياكل التعريفة الجمركية السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية، ومرة أخرى بتطبيق الهيكل السائد فى الدول الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية. وتعتمد هذه الورقة على تحليل التوازن الجزئى وهو المنهج الأكثر شيوعا واستخداما فى الدراسات التطبيقية عند تقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية. وتتم التقديرات فى حالتين، الأولى بافتراض استجابة الطلب على الواردات إلى التغيرات فى الأسعار النسبية لها بفضل تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، والثانية بافتراض عدم استجابة الطلب على الواردات لتلك التغيرات.

وتتكون هذه الورقة من خمسة أجزاء رئيسية شاملة للمقدمة والخاتمة. نناقش فى الجزء الثانى المنافع المتوقعة من تحرير التجارة مقابل التخوف من تناقص الحصيلة الجمركية بفعل هذا التحرير، وذلك بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات التطبيقية عن تجارب الدول المختلفة. وفى الجزء الثالث يتم تحديد الأسلوب المتبع فى هذه الدراسة لتقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر، من حيث المنهجية والافتراضات وطبيعة البيانات المستخدمة. ونعرض فى الجزء الرابع أهم النتائج التى تم التوصل إليها بالنسبة للآثار المباشرة على الإيرادات الحكومية من التعديلات الأخيرة فى هيكل التعريفة الجمركية، وأيضا فى حالة اتجاه مصر نحو المزيد من تحرير التجارة بمحاكاة هياكل التعريفة الجمركية السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية ولدى الدول الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية. أما الجزء الخامس، فهو خاتمة تسلط

الضوء على أهم ما خلصت إليه الدراسة من نتائج.

٢- منافع تحرير التجارة مقابل تناقص الحصيلة الجمركية

نناقش فى هذا الجزء من الدراسة المنافع المتوقعة من تحرير التجارة الدولية، والجدل الدائر فى الأدبيات حول التخوف من تناقص الحصيلة الجمركية بفعل هذا التحرير.

٢-١ منافع تحرير التجارة

على الرغم من أن تحرير التجارة تصاحبه تكلفة اقتصادية خلال الفترة الانتقالية اللازمة لإعادة تخصيص الموارد المادية والبشرية بعيدا عن بدائل الواردات وتأهيلها للاتجاه نحو تلك الأنشطة التى يتمتع فيها الاقتصاد القومى بمزايا نسبية، وهو ما يسفر فى الأجل القصير عن تحمل بعض الشركات لعبء التكيف مع تزايد المنافسة وفقدان الحكومة لبعض الإيرادات العامة، إلا أنه من المتوقع وفقا للنظرية الاقتصادية ونتائج عديد من الدراسات التطبيقية، أن يساعد تحرير التجارة خلال الأجلين المتوسط والطويل على تحقيق منافع عديدة للاقتصاد القومى تفوق هذه التكلفة (Slaughter 2003; WTO 2003). ومن أهم هذه المنافع، تحسين الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، والحد من التحيز ضد الصادرات، ورفع معدل النمو الاقتصادى. كما أنه من الممكن لتحرير التجارة أن يلعب دورا هاما فى دفع عملية الإصلاح الاقتصادى.

٢-١-١ تحسين الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية

من المتوقع أن يؤدى تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على الواردات إلى تخفيض أسعار السلع فى السوق المحلية. وقد يسهم تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية فى توفير سلع مرتفعة الجودة وأكثر تنوعا، وهو ما يساعد على تحسين مستوى الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين.

ويساعد تحرير التجارة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بعيدا عن القطاعات التى لا تستطيع أن تنتج بدائل الواردات بدون حماية، ونحو الأنشطة الأكثر إنتاجية التى تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية، مما يرفع من كفاءة هذه العناصر. وتؤكد الأدلة العملية فى دول كثيرة أن تحرير التجارة وتعرض المنتج المحلى للمنافسة الدولية الشديدة يدفعه نحو الاجتهاد لرفع كفاءته الإنتاجية (Lewis 2003). كما أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية يخفض من تكلفة الإنتاج ويساعد على رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية (Hanson, Mat-

aloni, and Slaughter 2003).

وبالنسبة لمصر، تؤكد دراسة جلال ورفعت (٢٠٠٥) أنه من الضرورى اتباع سياسات من شأنها مواءمة الحوافز لمختلف الأنشطة الاقتصادية بما يؤدى إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد. فعلى الرغم من أن الجهود المبذولة لتحرير التجارة على مدى الخمسة عشرة عاما الماضية قد أدت إلى انخفاض معدلات الحماية الفعالة لقطاعات الصناعة والزراعة والتعدين، يظل قطاع الصناعة متمتعا بأكبر قدر من الحماية فى الاقتصاد المصرى. كما أن نمط الحماية مازال متفاوتا إلى حد كبير بين الأنشطة الصناعية المختلفة، وهو ما يثير التساؤل عن مدى اتساق هذا النمط من الحماية مع المزايا النسبية الإستاتيكية والديناميكية للاقتصاد المصرى. ولذلك يستلزم تحسين كفاءة تخصيص الموارد فى مصر، تعديل نظام التجارة السائد للحد من تشتت معدلات الحماية الفعالة، وإعادة هيكلة بعض الصناعات التى تتمتع بمستويات مرتفعة من الحماية، والحد من بعض القيود المرتبطة بالتجارة خاصة عند تطبيق المعايير والاشتراطات الفنية الدولية.

وبالإضافة لما سبق، يساعد الانفتاح على التجارة الدولية والاشتراك فى شبكات الإنتاج العالمية للشركات دولية النشاط على تحقيق وفورات النطاق، والاستفادة من التطورات التكنولوجية اللازمة للابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية

(Ng and Yeats 2000; Coe, Helpman, and Hoffmaister 1997).

٢-١-٢ الحد من التحيز ضد الصادرات

يلعب تحرير التجارة دورا هاما فى معالجة التحيز ضد التصدير[٢]، وبالتالى تحسين الأداء التصديرى. فعلى الرغم من أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية قد لا يؤثر بشكل مباشر على المصدر، إلا أنه يحد من أرباح الشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة، وبالتالى يزيد من جاذبية التصدير .(Kheir El-Din 1998)

وقد قدمت دراسة جلال وفوزى (٢٠٠١) تقديرا كميا لمدى التحيز ضد التصدير فى مصر نتيجة لهيكل الحوافز المعمول به فى عام ٢٠٠٠، وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن المنتجين المصريين يفضلون البيع فى السوق المحلية لأن المزايا الناجمة عن ارتفاع معدلات الحماية الجمركية تفوق بشكل ملحوظ التعويضات الجزئية التى يحصل عليها المصدرون فى ظل نظام السماح المؤقت. كما أن

المصدرين المصريين يتحملون تكاليف مرتفعة مقارنة بنظرائهم فى الدول النامية محل البحث فى هذه الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة المستوردة. وخلصت الدراسة إلى أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية يعتبر من أهم المجالات التى يجب التركيز عليها لتشجيع الصادرات.

وتشير نتائج دراسة جلال ورفعت (٢٠٠٥) إلى أن تحرير التجارة فى مصر قد أدى إلى تخفيض ملموس فى التحيز ضد التصدير بمرور الوقت. ففى ظل هيكل الحوافز السائد عام ٢٠٠٤ وعلى الرغم من أن البيع فى السوق المحلية مازال أكثر ربحية للمنتجين مقارنة بالتصدير عندما تبلغ المرونة السعرية للطلب المحلى واحدا أو أقل، إلا أن الفجوة تتضاءل كثيرا عن ذى قبل. أما فى حالة الطلب المرن، يحقق المصدر والمنتج للسوق المحلية نفس معدل العائد. وتؤكد الدراسة على أهمية الاستفادة من الفرص التى يتيحها تحرير التجارة فى ضوء انخفاض نسبة التجارة للناتج المحلى الإجمالى فى مصر إلى ٣٧,٤٪ مقارنة بـ ٥٤٪ فى الدول ذات الدخل المتوسط-المنخفض فى عام ٢٠٠٣ وكذلك تدنى نصيب مصر من الصادرات العالمية إلى ٠,٠٨٪ عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٠,٣١٪ للدول ذات الدخل المتوسط-المنخفض باستثناء الصين.

كما تؤكد تجارب كثير من الدول أن تحرير التجارة بها قد أسهم فى تنمية الصادرات وتنويع هيكلها. على سبيل المثال، قامت ماليزيا بتحرير التجارة منذ عدة عقود ماضية، وخفضت المتوسط العام لمعدلات التعريفة الجمركية بها من ١١٪ تقريبا عام ١٩٧٥ إلى ٤٪ فقط فى عام ١٩٩٥، مما ساعدها على زيادة حصتها من الصادرات الصناعية العالمية ومكنها من المشاركة فى شبكات الإنتاج الدولية خاصة فى مجالى الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات (Madani 2001) . وكانت شيلى من أوائل الدول النامية التى حررت سياساتها التجارية والاستثمارية منذ عام ١٩٧٦ . وخلال العقود التالية، أصبحت شيلى تتمتع بنمو اقتصادى مرتفع تقوده الصادرات فى عديد من الأنشطة، من الزراعة والتعدين إلى الخدمات (Matusz and Tarr 1999).

٢-١-٣ رفع معدل النمو الاقتصادى

وفقا لنظرية التجارة الدولية ونتائج كثير من الدراسات التطبيقية، من المتوقع أن يساعد تحرير التجارة على رفع معدل النمو الاقتصادى من خلال قنوات عديدة من أهمها: التخصيص الأكثر كفاءة

للموارد الاقتصادية وفقا للمزايا النسبية، واكتساب المعرفة الدولية والتقنيات الحديثة من خلال التبادل التجارى، والاجتهاد فى مواجهة الضغوط التنافسية الشديدة مع انفتاح السوق المحلية على المنافسة العالمية.

وقد قدمت دراسة (Sachs et al. 1995) والتى شملت١١١ دولة، أدلة قوية على وجود ارتباط وثيق بين انفتاح دولة ما على الاقتصاد العالمى وارتفاع معدل النمو الاقتصادى بها. وأكدت نتائج هذه الدراسة أنه خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، حققت الدول النامية المنفتحة على التجارة العالمية متوسط معدل نمو سنوى قدره ٤,٥٪ ,أما الدول النامية المنغلقة فلم يتجاوز متوسط معدل النمو الاقتصادى السنوى بها ٠,٧٪.

كما أكدت إحدى الدراسات (World Bank 2003) أن العلاقة بين الانفتاح الاقتصادى والنمو قوية إلى حد كبير فى الدول النامية. ففى خلال عقد التسعينيات، نجحت مجموعة الدول النامية الأكثر اندماجا فى الاقتصاد العالمى فى تحقيق معدل نمو قدره ٥٪ فى المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. أما الدول النامية الأقل اندماجا فى الاقتصاد العالمى ,فقد عانت من تناقص متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بمقدار (-١٪).

وقد أجرت دراسة حديثة (Baldwin 2003) مسحا للأبحاث التى اهتمت بتحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادى والنمو. وقد أكدت نتائج هذا المسح أن الحواجز التجارية الأقل والمصحوبة بنظام مستقر لسعر الصرف وسياسات نقدية ومالية أكثر حيطة تساعد على رفع معدل النمو الاقتصادى.

٢-١-٤ دفع عملية الإصلاح الاقتصادى

بالإضافة لما سبق، يلعب تحرير التجارة دورا هاما فى دفع عملية الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة. حيث يتعرض المنتجون المحليون عند تخفيض معدلات التعريفة الجمركية إلى منافسة شديدة من قبل السلع المستوردة، ولمواجهة هذه الضغوط التنافسية والمحافظة على الربحية التى كانوا يحققونها فى ظل الحماية الجمركية المرتفعة، فإنهم يسعون إلى تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية ويطالبون بإصلاح بعض السياسات الاقتصادية (مثل سعر الصرف)، وبعض الجوانب المؤسسية (كالإدارة الضريبية والجمركية) وعديد من الإصلاحات الأخرى (El-Mikawy and Ghoneim 2003; Srinivasan 2002; Evenett and Madani 2000; Sharer et al. 1998; Sebastian

1994, 1993).

وتؤكد دراسة جلال ورفعت (٢٠٠٥) أن استفادة الاقتصاد المصرى من تحرير التجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمى تتطلب تطوير المؤسسات المرتبطة بالتجارة، وتخفيض تكلفة المعاملات حتى تتمكن الشركات من المنافسة بنجاح فى الأسواق العالمية، وتحسين آليات إنفاذ العقود، وتعزيز استقرار السياسات. وأنه على الرغم من أن تحرير التجارة شرط أساسى لتحسين الكفاءة، إلا أنه ليس شرطا كافيا.

وعلى الرغم من أن الحاجة لتحقيق هذه المنافع والاستفادة الكاملة منها يؤكد أهمية توجيه الاقتصاد القومى نحو مزيد من تحرير التجارة، إلا أنه من الضرورى البحث فيما إذا كان هناك توافق أو تعارض بين هدفى تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية، وهو ما سنناقشه فيما يلى.

٢-٢ تحرير التجارة وتناقص الحصيلة الجمركية: الجدل الدائر

خلال العقدين الماضيين، اتجه كثير من الدول النامية إلى تحرير تجارتها الدولية سواء بجهودها المنفردة، أو فى إطار التزاماتها الدولية والإقليمية، مما أثار جدلا فى الأدبيات الاقتصادية حول أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية. وقد خلصت نتائج الدراسات التطبيقية عن مختلف الدول النامية إلى أن تحرير التجارة لا يؤدى بالضرورة إلى تناقص الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. وأن أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى كل دولة يتوقف على عوامل عديدة من أهمها: هيكل التعريفة الجمركية الأصلى السائد قبل التحرير مقارنة بالهيكل الجديد بعد تبسيطه وترشيده، والمرونة السعرية للطلب على الواردات، أى درجة استجابة الطلب على الواردات للانخفاض فى الأسعار النسبية لها كنتيجة للتخفيض فى معدلات التعريفة الجمركية[٣] فضلا عن التوسع المتوقع فى النشاط الاقتصادى.

أولا، قد يشجع تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وتقليل عدد فئاتها والحد من تشتتها، المستوردين على الالتزام بسداد الضرائب المستحقة على بضائعهم المستوردة، وعلى التبنيد والتقييم السليمين لها، مما ينعكس فى زيادة معدل تحصيل الضرائب الجمركية (Tanzi and Zee 2000; حلمى ٢٠٠٣). وقد أوضحت إحدى الدراسات (Pritchett and Sethi 1994) أن ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية يؤدى فى الغالب إلى انخفاض معدل التحصيل الفعلى للضرائب الجمركية. كما

أظهرت دراسة أخرى (Fisman and Wei 2001) أن زيادة معدلات التعريفة الجمركية فى الصين بنسبة ١٪ قد ترتب عليها انخفاض فى الحصيلة الجمركية بنسبة ٣٪ نتيجة لتعمد الخطأ فى تبنيد وتقييم السلع المستوردة.

ثانيا، قد يؤدى تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وانخفاض الأسعار النسبية للواردات إلى توسع الطلب عليها وفقا لمرونتها السعرية، وبالتالى إلى المحافظة على الحصيلة الجمركية أو حتى زيادتها، بفرض ثبات العوامل الأخرى (Marquez 2002, 1999; Panagariya, Shah, and Mishra 2001; Matusz and Tarr 1999). ولذلك،فإن التقدير الأدق لأثر تحرير التجارة على الحصيلة الجمركية يتطلب معرفة درجة استجابة الطلب على الواردات للتغيرات فى معدلات التعريفة الجمركية، أى مرونات الطلب السعرية لها. وكلما ارتفعت المرونة السعرية للطلب على الواردات، أصبح من المتوقع أن يؤدى تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وبالتالى الانخفاض النسبى فى أسعار الواردات إلى زيادة الطلب عليها بنسبة أكبر من نسبة التخفيض فى معدلات التعريفة الجمركية، بحيث تزيد الحصيلة الجمركية (Kee, Nicita, and Olarreaga 2004; Gallaway, McDaniel and Rivera 2003; Panagariya, Shah, and Mishra 2001).

وثالثا، من المتوقع أن تؤدى الآثار الديناميكية لتحرير التجارة إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادى فى الأجلين المتوسط والطويل، وبالتالى إلى توسع الطلب على الواردات مما يساعد على تعويض أى نقص محتمل فى الحصيلة الجمركية، بل وربما زيادتها. كما أن هذا التوسع المتوقع فى النشاط الاقتصادى سوف يساعد على زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

وقد أكدت دراسة (١٩٩٩) Ebrill, Stotsky, and Gropp عن أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى ٢٧ دولة نامية خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات، أن غالبية تلك الدول قد نجحت فى المحافظة على الحصيلة الجمركية لديها أو حتى فى زيادتها، رغم تحرير التجارة بها. فعلى سبيل المثال، خفضت غانا متوسط معدل التعريفات الجمركية بها من حوالى ٢٠٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ١٠٪ فى عام ١٩٩٣. ورغم ذلك ارتفعت نسبة الحصيلة الجمركية إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال هذه الفترة من أقل من ٣٪ لأكثر من ٣٪. وفى ملاوى، تم تخفيض متوسط معدل التعريفات الجمركية من حوالى ١٦٪ فى عام ١٩٨٠ لأقل من ٨٪ فى عام ١٩٩٥، ومع ذلك ظلت نسبة الحصيلة الجمركية إلى الناتج المحلى الإجمالى مستقرة عند ٣٪ تقريبا. كما خفضت السنغال

متوسط معدلات التعريفة الجمركية بها من أكثر من ٣٥٪ فى عام ١٩٩٠ لنحو ٢٠٪ فى عام ١٩٩٥، ورغم ذلك ظلت نسبة الحصيلة الجمركية إلى الناتج المحلى الإجمالى تتراوح ما بين ٦٪ و٧٪ خلال نفس الفترة. أما فى جنوب إفريقيا، فقد تم تخفيض متوسط معدلات التعريفة الجمركية من ٣٠٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٥٪ بنهاية عقد التسعينيات، وعلى الرغم من ذلك ارتفع نصيب الحصيلة الجمركية من الناتج المحلى الإجمالى من ٠,٥٩٪ إلى ١,٠٧٪. وقد خفضت الفليبين متوسط معدلات التعريفة الجمركية من حوالى ٢١٪ فى عام ١٩٧٥ لنحو ١٤٪ فى ١٩٩٥، إلا أن الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ارتفعت من ٤,٦٪ تقريباً إلى ٥٪ تقريبا.

وقد خلصت دراسة Madani (٢٠٠١) إلى أن تخفيض المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية بماليزيا، من ١١٪ تقريبا فى عام ١٩٧٥ لنحو ٤٪ فقط فى عام ١٩٩٥، كان أثره محدودا على الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، حيث انخفضت بنصف نقطة مئوية فقط من ٣,٥٨٪ إلى ٣,٠٤٪. ويرجع ذلك إلى توسع الطلب على الواردات والالتزام بسداد الضرائب الجمركية. كما انتهت دراسة Stotsky, Suss, and Tobarick (٢٠٠٠) إلى أنه فى الكثير من دول منطقة الكاريبى التى خفضت متوسط معدلات التعريفة الجمركية بها من ٨٪ فى عام ١٩٩٤ إلى ٦٪ تقريبا فى عام ١٩٩٨، كان الانخفاض فى الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى محدودا، من ٤,٥٪ إلى ٤,٢٥٪ فقط. ووجدت دراسة Feltenstein (١٩٩٢) أن جهود تحرير التجارة فى المكسيك خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠ لم تؤثر سلبا على الحصيلة الجمركية الكلية بها.

وبعد استعراض الخبرة الدولية التى أوضحت عدم التعارض الحتمى بين هدفى تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية، سوف نأخذ هذا البحث خطوة أخرى للأمام بإجراء تقدير كمى لهذه العلاقة في حالة مصر.

٣- أسلوب تقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر

يعتمد أسلوب تقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية على تحديد ثلاثة أمور أساسية. أولا، الإجراءات المطبقة لتحرير التجارة. ثانيا، المنهجية المتبعة في تقدير أثر التحرير على الإيرادات الحكومية وما تقوم عليه من افتراضات. وأخيرا، طبيعة البيانات المستخدمة.

٣-١ الإجراءات المطبقة لتحرير التجارة

يستلزم تحرير التجارة تبسيط وترشيد هيكل التعريفة الجمركية بتخفيض معدلات التعريفة، وتقليل عدد فئاتها، والحد من تشتتها. وسوف نقوم بتقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر فى حالات ثلاث . أولا، بعد التعديلات الأخيرة التى تمت فى هيكل التعريفة الجمركية (حتى ديسمبر من عام ٢٠٠٤) وذلك طبقا للقرارات الجمهورية أرقام ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠ و٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤، و٤١٠ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل التعريفة الجمركية. وثانيا، من خلال محاكاة إجراءات التحرير السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية (والتى يبلغ المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية بها ١٥٪، (وتطبق ٦ فئات جمركية فقط). وأخيرا، فى حالة تطبيق إجراءات التحرير لدى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية (والتى يصل المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية لديها ١٠٪، وتطبق فئة جمركية واحدة فقط)، مثل شيلى وبوليفيا وإندونيسيا وغيرها (WTO 2004).

وفى كل حالة من الحالات الثلاث السابقة، يتم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى طبقا للتوقيتات والقوائم المحددة فى اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية، والموضحة بالملحق رقم (١) بهذه الدراسة. وذلك نظرا لدخول اتفاقية المشاركة حيز النفاذ فى عام ٢٠٠٤. وباعتبار أن أكثر من ثلث الواردات المصرية مصدرها الاتحاد الأوروبى، فى المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية (وزارة التجارة الخارجية، مصر ٢٠٠٢).

٣-١-١ المنهجية المتبعة

تم الاعتماد على تحليل التوازن الجزئى وهو المنهج الأكثر شيوعا واستخداما فى الدراسات التطبيقية عند تقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية، وفقا للخطوات المتتالية التى نوضحها فى الجدول رقم (١).

ويتم تقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر، فى ظل فرضين. الفرض الأول: استجابة الطلب على الواردات للتغيرات فى الأسعار النسبية لها والناتجة عن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وفقا لمرونات الطلب السعرية على الواردات. والفرض الثانى هو عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض النسبى فى أسعارها رغم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية. وهذا

جدول رقم (١): الخطوات المتبعة لتقدير الأثر "المباشر" لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية وتقليل عدد فئاتها على الإيرادات الحكومية

الخطوة	الإجراء المتبع
١	وصف البند الجمركى "أ"، عند المستوى التفصيلى الثامن للنظام الجمركي المنسق.
٢	قيمة الواردات المصرية من البند الجمركى "أ"، بالمليون دولار أمريكى فى عام٢٠٠٣.
٣	معدل التعريفة الجمركية المطبق حاليا على البند الجمركى "أ"، ونرمز له بـ (t). ويتم التعبير عن هذا المعدل على النحو التالى:(T+١) وعلى سبيل المثال، إذا كان معدل التعريفة المطبق حاليا = ٢٠٪، يتم التعبير عنه بـ: ١,٢ ويساعد ذلك على إجراء الحسابات المطلوبة لتحديد التغير النسبى فى معدل التعريفة الجمركية المطبق حاليا إلى معدل التعريفة الجمركية الجديد المقترح، وذلك بتجنب مشكلة ظهور قيمة صفرية فى المقام.
٤	معدل التعريفة الجمركية الجديد المقترح، ونرمز له بـ (t^1) ويتم التعبير عن هذا المعدل على النحو التالى:(t^1+١)
٥	مرونة الطلب السعرية للبند الجمركى "أ". ويتم استخدام قيم المرونات المحسوبة من دراسات سابقة، *وهى متوفرة على مستوى التصنيف الثنائى للنظام الجمركى المنسق.
٦	التغير النسبى فى معدل التعريفة الجمركية، وهو = {(١+t^1)-(١+t)} /(١+t)
٧	التغير فى قيمة الواردات من البند الجمركى "أ"، بعد تخفيض معدل التعريفة الجمركية المطبق حاليا عليه إلى المعدل الجديد المقترح، وهو = {قيمة الواردات المصرية من البند الجمركى "أ" Xمرونة الطلب السعرية لهذا البند Xالتغير النسبى فى معدل التعريفة الجمركية.}
٨	القيمة الجديدة للواردات من البند الجمركى "أ"، وهى = {قيمة الواردات الأصلية من هذا البند + التغير فى قيمة الواردات منه، بعد تخفيض معدل التعريفة الجمركية المطبق حاليا عليه إلى المعدل الجديد المقترح.}
٩	الحصيلة الجمركية الأصلية على البند الجمركى "أ"، وهى = (قيمة الواردات الأصلية من هذا البند Xمعدل التعريفة الجمركية المطبق حاليا على هذا البند).
١٠	الحصيلة الجمركية الجديدة المحتملة على البند الجمركى "أ"، وهى = (القيمة الجديدة للواردات من هذا البند Xمعدل التعريفة الجمركية الجديد المقترح).
١١	التغير فى الحصيلة الجمركية على البند الجمركى "أ" بعد التخفيض المقترح فى معدل التعريفة الجمركية عليه {الحصيلة الجديدة - الحصيلة الأصلية .}

المصادر: تم تحديد هذه الخطوات وتسلسلها بالاعتماد على الأدبيات التى تستخدم تحليل التوازن الجزئى فى تقدير التكلفة/العائد من تعديل هيكل الحماية الجمركية (انظر على سبيل المثال: Corden 1992; Stern et al. 1976) ، انظر الملحق رقم (٢) بهذه الدراسة.

الفرض غير واقعي بطبيعة الحال لكنه يوضح أسوأ الآثار السلبية المحتملة على الإيرادات الحكومية بفعل تحرير التجارة..

٣-١-٢. البيانات المستخدمة

لتقدير أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية، تم الاعتماد على البيانات الآتية: أولا، معدلات التعريفة الجمركية المطبقة حتى سبتمبر ٢٠٠٤، وفقا للقرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠ والقرارات المعدلة والمكملة له (وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية المصرية ٢٠٠٤). وكذلك التعديلات الأخيرة في التعريفة الجمركية طبقا للقرارين الجمهوريين رقمي ٣٠٠ و٤١٠ لسنة ٢٠٠٤ (وزارة التجارة الخارجية والصناعة ٢٠٠٤ ;والجريدة الرسمية ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٤). ثانيا، قيم الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي ومن باقي دول العالم في عام ٢٠٠٣، مصنفة عند المستوى التفصيلي الثامن للنظام الجمركي المنسق (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٤). وأخيرا، المرونات السعرية للطلب على الواردات المصرية. وهذه المرونات محسوبة في دراسات تطبيقية سابقة (Kee,Nicita, and Olarreaga 2004; Stern et al. 1976)[٤] ومتاحة عند المستوى التفصيلي الثاني للنظام الجمركي المنسق، على النحو الوارد في الملحق رقم (٢).

٤- أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر

بادرت الحكومة المصرية مؤخرا بإجراء تخفيضات كبيرة في معدلات التعريفة الجمركية (القرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لعام ٢٠٠٤)، بهدف حماية المستهلك المصري وضمان حصوله على السلع الجيدة بالأسعار المناسبة، ومساعدة المنتج المصري على إنتاج السلع القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية ليصبح الاقتصاد المصري أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وبالتالي زيادة فرص العمل.[٥]

وقد أثارت هذه التخفيضات الجمركية الأخيرة المخاوف من أن يترتب عليها تناقص شديد في الحصيلة الجمركية والتي تعتبر أحد المصادر الهامة للإيرادات الحكومية. ومن هنا تأتي أهمية استخدام أسلوب التقدير الكمي الموضح في الجزء السابق من هذه الدراسة لتحديد مدى التوافق أو التعارض بين هدفي تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية في مصر.

وسوف نقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل أهم الأسباب التي دفعت إلى إجراء التعديلات

الجمركية الأخيرة مع إلقاء الضوء على أهم ملامح تلك التعديلات. ثم توضيح أهمية الحصيلة الجمركية فى مصر كمصدر للإيرادات الحكومية وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. وأخيرا، نعرض نتائج تقديرات الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر فى حالات ثلاث: بعد التعديلات الجمركية الأخيرة، وعند محاكاة كل من إجراءات التحرير السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتلك المطبقة فى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية.

٤-١ الأسباب الرئيسية لإجراء التعديلات الجمركية الأخيرة

اتسم هيكل الحماية الجمركية قبل التعديلات الجمركية الأخيرة بارتفاع المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة، وكثرة عدد فئاتها، وشدة التشتت في المعدلات المطبقة على المجموعات المختلفة من السلع مما ترتب عليه آثار غير مواتية على الرفاهة الاقتصادية للمستهلك المصري، والقدرة التنافسية للمنتجين الوطنيين، ومناخ الاستثمار، كما يتضح فيما يلي.

٤-١-١ ارتفاع المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية

قبل التعديلات الجمركية الأخيرة، كان المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية في مصر ٢١٪،[٦] وهو أعلى بكثير من المتوسط السائد سواء في الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (١٥٪)، أو في تلك الدول الأكثر انفتاحا على التجارة العالمية مثل شيلي وإندونيسيا (١٠٪)، كما يظهر في الشكل رقم (١)[٧]

الشكل رقم (١): ارتفاع المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية في مصر مقارنة بالمتوسط السائد لدى الدول النامية

المصدر: منظمة التجارة العالمية٢٠٠٣

وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن دراسة Kee ,Nicita , and Olarreaga(٢٠٠٤) قامت بحساب المتوسط البسيط والمرجح للتعريفة الجمركية فى ٨٨ دولة نامية ومتقدمة من بينها مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٠، ووضعت مؤشرا يدل على مدى تقييد هيكل الحماية الجمركية السائد فى كل دولة منها للتدفقات فى تجارتها الدولية وتقدير ما يترتب على ذلك من خسارة فى الرفاهة الاقتصادية بها. وقد خلصت هذه الدراسة فيما يتعلق بمصر إلى أن المتوسط البسيط والمرجح للتعريفة الجمركية قد بلغا حوالى ١٩٪ و١٣٪ على التوالى، وهى نسب أعلى بكثير من مثيلاتها السائدة فى الدول التى شملتها الدراسة، والتى تبلغ فى المتوسط ١٠٪ و٩٪ على الترتيب. ووفقا لتقديرات الدراسة ذاتها، حد هيكل الحماية الجمركية السائد حينئذ فى مصر من تدفقات التجارة الدولية لها بنحو ١٩,٥٪، مما ترتب عليه خسارة فى الرفاهة الاقتصادية وصلت إلى حوالى ٢٥٥ مليون دولار أمريكى.

وبالإضافة لما سبق، أوضحت إحدى الدراسات (حلمى ٢٠٠٣) أن ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية فى مصر لم يشجع بعض التجار على الالتزام بسداد الضرائب الجمركية المستحقة على السلع المستوردة، وربما دفعهم إلى تعمد الخطأ فى تبنيد وتقييم هذه الواردات، وممارسة الضغوط للحصول على الاستثناءات والإعفاءات، مما انعكس فى نهاية الأمر على انخفاض معدل تحصيل الضريبة الجمركية.

٤-١-٢ شدة التشتت بين معدلات التعريفة الجمركية

اتسم هيكل التعريفة الجمركية فى مصر بالتفاوت الشديد بين معدلات التعريفة الجمركية المطبقة على السلع المختلفة المستوردة فى مصر، حيث بلغ التشتت فى معدلات التعريفة مقاسا بمعامل التغاير (٠,٩)، فى حين أنه لم يتجاوز (٠,٧) فى المتوسط لدى الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، كما يظهر فى الشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٢): ارتفاع التشتت× بين معدلات التعريفة الجمركية فى مصر مقارنة بالمتوسط السائد فى الدول النامية

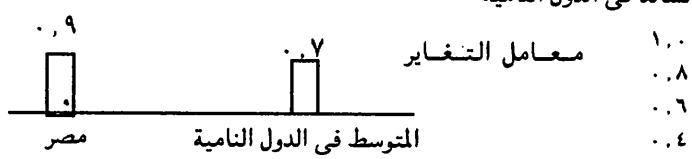

المصدر: منظمة التجارة العالمية ٢٠٠٣

* مقاسا بمعامل التغاير وبعد استبعاد التبغ والمشروبات الكحولية.

وقد أكدت مجموعة من الدراسات أن هذا التشتت قد حال دون التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تأثرت العوائد النسبية على الأنشطة بمعدلات الحماية الجمركية المتباينة من نشاط لآخر بدلا من توقفها أساسا على الكفاءة الإنتاجية بفضل المزايا النسبية التى يتمتع بها كل نشاط (Amiti 2004; Refaat 2003; Madani and Olarreaga 2002).

٤-١-٣ كثرة عدد فئات التعريفة

وصل عدد فئات التعريفة الجمركية في مصر إلى ٢٧ فئة، في حين أن متوسط عدد الفئات فى الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية هو ٦ فئات فقط، كما يبين الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣): كثرة عدد فئات التعريفة فى مصر بالمقارنة بالمتوسط السائد لدى الدول النامية .

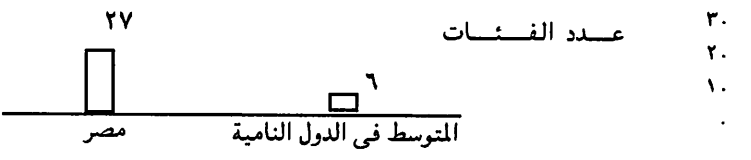

المصدر: . European Union 2004; WTO 2004

وأدت كثرة عدد الفئات الجمركية إلى صعوبة فى التبنيد السليم للبضائع المستوردة، والاعتماد بدرجة كبيرة على السلطة التقديرية لرجال الجمارك فى تحديد الضريبة الجمركية التى خضعت لها هذه الواردات، مما نتج عنه فى كثير من الأحوال انخفاض فى معدل تحصيل الضريبة الجمركية وكثرة المنازعات بين التجار والعاملين بالإدارة الجمركية، حلمى ٢٠٠٣.

(Gatti 2001; Panagariya and Rodrik 1993).

٤-١-٤ هيكل التعريفة الجمركية الجديد

وفى ضوء ما تقدم، قامت الحكومة المصرية مؤخرا بتبسيط وترشيد هيكل الحماية الجمركية من خلال تخفيض المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية من ٢١٪ إلى ١٩٪، وتقليل عدد الفئات الجمركية من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات فقط (باستثناء التبغ، والمشروبات الكحولية، والسيارات الأكثر من ٢٠٠٠ سى سى)، مما حد من التشتت بين معدلات التعريفة الجمركية (مقاسا بمعامل التغاير) من ٩, ٠ إلى٨, ٨[٨] ويوضح الجدول رقم (٢) الملامح الرئيسية لهيكل التعريفة الجمركية

الجديد.

الواردات	الفئة الجمركية المطبقة (٪)
المواد الأولية الصناعية والغذائية وأجزاء السلع الرأسمالية	٢
السلع الرأسمالية عدا معدات النقل	٥
المستلزمات الصناعية المصنعة والسلع الوسيطة	١٢
السلع الاستهلاكية غير المعمرة	٢٢
السلع الاستهلاكية نصف المعمرة	٣٢
السلع الاستهلاكية المعمرة	٤٠

المصدر: وزارة التجارة الخارجية والصناعة ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٢): الملامح الرئيسية لهيكل التعريفة الجمركية الجديد

كما تم تخفيض المتوسط العام المرجح لمعدلات التعريفة الجمركية من ١٤,٦٪ إلى ٩٪ فقط. ويوضح الجدول رقم (٣) هذا المتوسط المرجح قبل وبعد إجراء التعديلات الجمركية الأخيرة، بالنسبة لأهم المجموعات السلعية المستوردة فى مصر.

وعلى الرغم من أن هذه التعديلات الأخيرة تعد تطورا إيجابيا وملموسا، إلا أن المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية فى مصر (١٩٪ تقريبا)، يظل أعلى من المتوسط السائد لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية (١٥٪)، وفى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية (١٠٪). ويفسح ذلك المجال لبحث إمكانية التوجه نحو المزيد من تحرير التجارة بهدف تعظيم الاستفادة من المنافع المحتملة لهذا التحرير، ومدى توافق أو تعارض ذلك مع المحافظة على الإيرادات الحكومية.

٤-١-٥ الحصيلة الجمركية مصدر هام للإيرادات الحكومية

تعتبر الحصيلة الجمركية مصدرا رئيسيا للإيرادات الحكومية فى مصر، حيث بلغت ١٨٪ من الإيرادات الضريبية فى المتوسط، خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، ووصلت إلى أكثر من ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٣. وتعتبر هذه النسب فى مصر بالغة الارتفاع بالمقارنة بالمتوسطات السائدة فى بعض أهم الدول النامية المصدرة والمستوردة فى العالم، والتى لا تتجاوز الحصيلة الجمركية فيها ٧٪ من الإيرادات الضريبية و١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وفقا لأحدث

جدول رقم (٣)

المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية لأهم الواردات المصرية قبل وبعد التعديلات الجمركية الأخيرة

	المتوسط المرجح	
	قبل التعديلات الأخيرة	بعد التعديلات الأخيرة
إجمالي الواردات	١٤,٦	٩,١
١- مستلزمات صناعية أولية	١١,٨	١,٨
٢- قطع غيار وأجزاء سلع رأسمالية	١٧,٣	٧,٧
٣- سلع غذائية أولية للصناعة	٢,٨	٢,١
٤- سلع غذائية أولية للاستهلاك العائلي	١٩,٢	٨,٥
٥- وقود وزيوت خام	١,٤	٠,٢٧
٦- سلع رأسمالية عدا معدات النقل	١٢,١١	٧,٤
٧- قطع غيار وأجزاء لوسائل النقل	٢٩,٥	١١,٧
٨- مستلزمات صناعية مصنعة	١٥,٨	٨,٧
٩- وقود مصنع	١٠,٣	٧,٥
١٠- وقود مصنع (أخرى)	٩,٧	٥,٦
١١- سلع غذائية مصنعة للصناعة	٤,٣	٣,٥
١٢- سلع استهلاكية غير معمرة	١٥,٥	١٣,٨
١٣- سلع غذائية مصنعة للاستهلاك العائلى	٢٠,٤	٨,٦
١٤- سلع استهلاكية نصف معمرة	٣٢,٦	٢٦,٤
١٥- سلع استهلاكية معمرة	٣٤,٨	٣٠,٦
١٦- سلع أخرى	٢٣,٥	٢١,٧
١٧- سيارات ركوب	٨٤,٦	٦٣,١
١٨- غيرها من السيارات	٣٩	٢٨,٠

المصدر : Ministry of Finance 2004

الشكل رقم (٤)

الحصيلة الجمركية كنسبة من الإيرادات الضريبية، متوسط الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢

المصدر: متوسط الفترة فى الارجنتين وكوريا (١٩٩١-٢٠٠١) والمكسيك (١٩٩٨-٢٠٠٠)، واندونيسيا (١٩٩٧-١٩٩٩) التجارة العالمية٢٠٠٣

الشكل رقم (٤):

الحصيلة الجمركية كنسبة من الإيرادات الضريبية، متوسط الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢

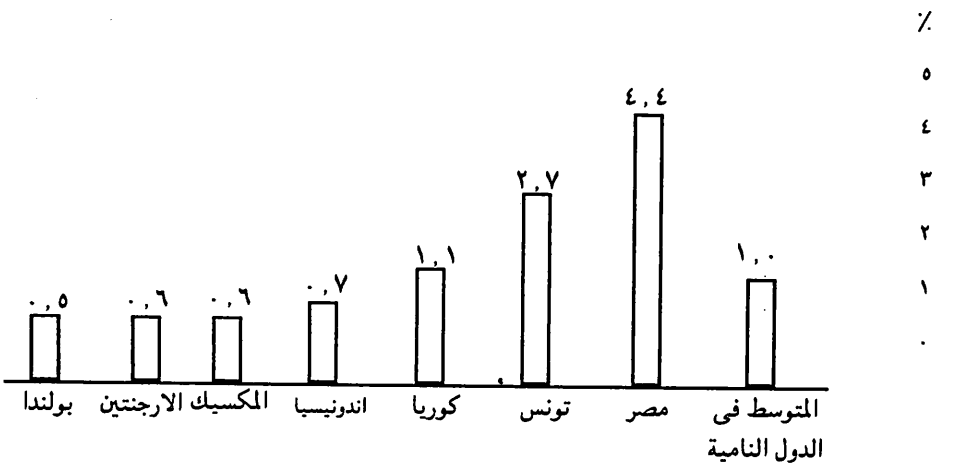

المصدر: IMF 2004, World Bank 2002

البيانات المتاحة، كما يظهر من الشكلين رقمى (٤) و(٥)[٩]

والآن بعد أن تم تحليل الأسباب الرئيسية لإجراء التعديلات الجمركية الأخيرة، وإلقاء الضوء على أهم ملامحها، وتوضيح الأهمية النسبية للحصيلة الجمركية فى مصر، نعرض فيما يلى نتائج تقديرات الأثر المباشر لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر.

٤-٢ نتائج التقديرات

باستخدام أسلوب التقدير المحدد فى الجزء السابق من هذه الدراسة، وأخذا فى الاعتبار هيكل الحماية الجمركية الأصلى والتعديلات الأخيرة التى طرأت عليه، وكذلك الأهمية النسبية للحصيلة الجمركية كمصدر للإيرادات الحكومية، تم تقدير الأثر "المباشر" لتحرير التجارة على الإيرادات الحكومية فى مصر فى حالات ثلاث. أولا، بعد التعديلات الجمركية التى تمت مؤخرا. والحالة الثانية، من خلال محاكاة إجراءات التحرير السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (والتى يبلغ المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية بها ١٥٪، وتطبق ٦ فئات جمركية فقط). وأخيرا، عند تطبيق إجراءات التحرير المتبعة فى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية (والتى يصل المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية لديها ١٠٪، وتطبق فئة جمركية واحدة فقط). وفى كل حالة من هذه الحالات، تمت التقديرات فى ظل فرضين. الفرض الأول: استجابة الطلب على الواردات للتغيرات فى الأسعار النسبية لها والناتجة عن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، وفقا لمرونات الطلب السعرية على الواردات. والفرض الثانى هو عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض النسبى فى أسعارها رغم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية. وهذا الفرض الثانى غير واقعى بطبيعة الحال لكنه يوضح أسوأ الآثار السلبية المحتملة على الإيرادات الحكومية بفعل تحرير التجارة. وقد جاءت النتائج على النحو التالى.

٤-٣ أثر التعديلات الجمركية الأخيرة على الإيرادات الحكومية

تؤدى التعديلات الجمركية الأخيرة إلى تناقص الحصيلة الجمركية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بمقدار (-٠,٦٪)، وهو ما يعادل حوالى (-٣) مليار جنيه مصرى، وذلك بافتراض عدم استجابة الطلب على الواردات للتغيرات فى أسعارها النسبية الناتجة عن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية. أما فى حالة الاستجابة المتوقعة للطلب على الواردات للانخفاض النسبى فى أسعارها

جدول رقم (٤): أثر التعديلات الجمركية الأخيرة على الإيرادات الحكومية

هيكل التعريفة الجمركية الجديد			الزيادة أو النقص في الحصيلة الجمركية			
			مع استجابة الواردات		فى حالة عدم استجابة الواردات	
المتوسط العام البسيط	عدد الفئات	التشتت*	٪للناتج المحلى الاجمالى	بالمليار جنيه مصرى	٪للناتج المحلى الاجمالى	بالمليار جنيه مصرى
٪١٩	٦	٠,٨	(٠,٣-)	(١,٥-)	(٠,٦-)	(٣-)

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة. * التشتت مقاسا بمعامل التغاير.

فسوف يتم تعويض هذا النقص فى الحصيلة جزئيا، بحيث يصبح فى حدود (٠,٣-٪) من الناتج المحلى الإجمالى، أى (١,٥-) مليار جنيه مصرى تقريبا، على النحو الوارد فى الجدول رقم (٤).

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه التقديرات تعكس فقط الآثار السعرية لتخفيض معدلات التعريفة الجمركية فى الأجل القصير، ولا تأخذ فى الاعتبار أن كلا من الآثار الدخلية والديناميكية لتلك التخفيضات قد تساعد على زيادة الإيرادات الحكومية فى الأجلين المتوسط والطويل.

فبالنسبة للآثار على الدخل، من المتوقع أن يساعد تحرير التجارة على زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة وعلى توسع النشاط الاقتصادى وارتفاع معدل النمو، مما قد يزيد من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويعوض النقص فى الحصيلة الجمركية المترتب على التعديلات الجمركية الأخيرة عام ٢٠٠٤، وفيما يتعلق بالآثار الديناميكية، من المفترض أن يصاحب تحرير التجارة زيادة فى الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتحفيز الاستثمار وزيادة الانتاج، وهو ما يسهم بمرور الوقت فى رفع الطاقات الإنتاجية وتحسين الكفاءة وزيادة الربحية، بما يدفع النشاط الاقتصادى ويرفع الإيرادات الحكومية الكلية ويعوض النقص فى الحصيلة الجمركية.

٤-٤ الآثار المتوقعة لمزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية

يبحث هذا الجزء من الدراسة الآثار المتوقعة لمزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية بمحاكاة اثنين من السيناريوهات. الأول هو تطبيق هياكل التعريفة الجمركية السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية. أما الثانى فهو تطبيق الإجراءات السائدة فى الدول

النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية. وسوف نعرض فيما يلى نتائج تقديرات كل من هذين السيناريوهين على التوالى.

السيناريو الأول: محاكاة هياكل التعريفة الجمركية السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

يوضح الجدول رقم (٥) أنه فى حالة الاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة بتخفيض المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية الحالى من ١٩٪ إلى ١٥٪، وكذلك الفئات الست المطبقة مؤخرا لتصبح(صفر، ٥٪ ، ١٠٪ ، ١٥٪ ، ٢٥٪ ، ٣٥٪) وبافتراض توسع الطلب على الواردات وفقا لمرونات الطلب السعرية، لن تتناقص الحصيلة الجمركية بل سوف تزيد. وإن كانت زيادة متواضعة تبلغ (٠,٠٣٪) من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما يعادل حوالى ١٥٠ مليون جنيه مصرى. أما إذا أخذنا بأكثر الفروض تحفظا وهو عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض فى أسعارها النسبية الناتج عن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، فإن الحصيلة الجمركية سوف تتناقص بمقدار (-٠,٤٪) من الناتج المحلى الإجمالى، أى بنحو (-٢) مليار جنيه.

جدول رقم (٥): أثر المزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية: محاكاة متوسط الدول النامية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (خفض المتوسط العام البسيط للتعريفة إلى ١٥٪)

هيكل التعريفة الجمركية الجديد			الزيادة أو النقص في الحصيلة الجمركية			
			مع استجابة الواردات		فى حالة عدم استجابة الواردات	
المتوسط العام البسيط	عدد الفئات*	التشتت**	٪للناتج المحلى الاجمالى	بالمليار جنيه مصرى	٪للناتج المحلى الاجمالى	بالمليار جنيه مصرى
١٥٪	٦	٠,٩	+٠,٠٣	+٠,١٥	(٠,٤-)١	(٢-)

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة.

* الفئات الست تحديدا هى: (صفر و٥٪ و١٠٪ و١٥٪ و٢٥٪ و٣٥٪).

** التشتت مقاسا بمعامل التغاير.

السيناريو الثانى: محاكاة هياكل التعريفة الجمركية لدى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية

إذا أخذنا فى الاعتبار الفرض الأكثر واقعية وهو أن الطلب على الواردات يستجيب للانخفاض فى الأسعار النسبية لها والناتج عن تعديل معدلات التعريفة الجمركية ،فإن تطبيق فئة جمركية واحدة فقط مقدارها ١٠٪ لن يؤدى إلى تناقص الحصيلة الجمركية بل إلى زيادتها ، وإن كانت زيادة متواضعة تبلغ (٠,٠٤٪) من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما يعادل حوالى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى. أما إذا افترضنا عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض النسبى فى أسعارها الناتج عن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية ، فإن النقص فى الحصيلة الجمركية سوف يصل إلى (-٠,٥٪) من الناتج المحلى الإجمالى، أى نحو ٢,٥ مليار جنيه مصرى، كما يوضح الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦): أثر المزيد من تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية: محاكاة الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية

(خفض المتوسط العام البسيط للتعريفة إلى ١٠٪ ، وتطبيق فئة جمركية واحدة)

هيكل التعريفة الجمركية الجديد			الزيادة أو النقص فى الحصيلة الجمركية			
			مع استجابة الواردات		فى حالة عدم استجابة الواردات	
المتوسط العام البسيط	عدد الفئات	التشتت*	٪للناتج المحلى الاجمالى	بالمليار جنيه مصرى	٪للناتج المحلى الاجمالى	بالمليار جنيه مصرى
١٠٪	١	صفر	+٠,٠٤	+٠,٢	(-٠,٥)	(-٢,٥)

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة. * التشتت مقاسا بمعامل التغاير.

ونخلص من نتائج هذين السيناريوهين إلى أن التوسع المتوقع فى الطلب على الواردات استجابة للتخفيضات فى معدلات التعريفة الجمركية، يفسح المجال لمزيد من تحرير التجارة مع المحافظة على الإيرادات الحكومية. فقد أظهرت نتائج التقديرات أنه فى ظل هذا الافتراض الأكثر واقعية، لن يؤدى تخفيض المتوسط العام البسيط للتعريفة الجمركية فى مصر من (١٩٪) إلى (١٥٪) أو حتى إلى (١٠٪) إلى تناقص الحصيلة الجمركية بل إلى زيادتها. وإن كانت هذه الزيادة

المتوقعة فى الحصيلة الجمركية زيادة متواضعة تتراوح ما بين ٠,٠٣٪ و٠,٠٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى (أى ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى).

أما فى ظل أكثر الافتراضات تحفظا، وهو عدم استجابة الطلب على الواردات للانخفاض فى الأسعار النسبية لها رغم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية عليها، فإن أسوأ الآثار السلبية المحتملة على الإيرادات الحكومية بفعل الاتجاه نحو المزيد من تحرير التجارة هى تناقص الحصيلة الجمركية بمقدار يتراوح ما بين (-٠,٠٥٪) و(-٠,٠٤٪) من الناتج المحلى الإجمالى، (أى ما بين -٢ و-٢,٥ مليار جنيه مصرى).

٥- الخاتمة

قامت هذه الدراسة ببحث مدى التوافق أو التعارض بين هدفى تحرير التجارة والمحافظة على الإيرادات الحكومية فى مصر، وذلك باستخدام تحليل التوازن الجزئى لتقدير آثار جهود تحرير التجارة التى قامت بها الحكومة المصرية عام ٢٠٠٤ على الإيرادات الحكومية، ومحاكاة الآثار المتوقعة لمزيد من تحرير التجارة على هذه الإيرادات. وقد أخذ هذا التحليل فى الاعتبار التعديلات فى هيكل التعريفة الجمركية والمرونة السعرية للطلب على الواردات.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن التعديلات الجمركية عام ٢٠٠٤ سوف تؤدى إلى تخفيض الإيرادات الحكومية فى الأجل القصير، إلا أن الزيادة المتوقعة فى الواردات نتيجة لانخفاض أسعارها سوف تساعد على الحد من تناقص الحصيلة. وبمحاكاة الهياكل الجمركية السائدة فى المتوسط لدى الدول النامية الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية، أظهرت الدراسة أن مزيدا من تحرير التجارة فى مصر يمكن أن يساعد على زيادة الإيرادات الحكومية كنتيجة للتوسع المتوقع فى الطلب على الواردات. وإن كانت هذه الزيادة فى الإيرادات زيادة متواضعة تتراوح ما بين ٠,٠٣٪ و٠,٠٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى (أى ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى). كما أوضحت نتائج التقديرات أن تقليل عدد فئات التعريفة الجمركية من ٢٧ فئة إلى ست فئات أو حتى إلى فئة واحدة ليس له آثار سالبة على الحصيلة الجمركية بل يساعد على تبسيط وترشيد هيكل التعريفة الجمركية.

وختاما، تؤكد الدراسة أنه حتى إذا أدى تحرير التجارة إلى نقص الحصيلة الجمركية فى الأجل

القصير، فإن المنافع المتوقعة من تحرير التجارة فى الأجلين المتوسط والطويل جديرة بالعمل على تحقيقها وتعظيم استفادة الاقتصاد القومى منها، مع القيام فى ذات الوقت بترشيد الإنفاق العام وإصلاح هيكل الضرائب المحلية لإيجاد مصادر بديلة للإيرادات الحكومية. وأن جهود تحرير التجارة فى المرحلة القادمة يجب أن تهتم أساسا بتطوير المؤسسات المرتبطة بالتجارة واتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق مزيد من الاتساق فى هيكل التعريفة الجديد

الملحق رقم (١): تحرير الواردات المصرية فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية

أولا: الواردات الصناعية المصرية

خلال فترة انتقالية مدتها خمسة عشر عاما من بدء تطبيق اتفاقية المشاركة، يتم تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات الصناعية المصرية من الاتحاد الأوروبى وفقا لتوقيتات مختلفة بالنسبة للسلع الواردة فى أربع قوائم:

- القائمة الأولى: تشمل بعض الخامات والسلع الرأسمالية. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ٢٥٪ اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنفس هذه النسبة فى كل سنة من السنوات الثلاث التالية حتى تصبح معفاة تماما.

- القائمة الثانية: تتضمن السلع الوسيطة وبعض الخامات والسلع الرأسمالية غير الواردة فى القائمة الأولى. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ١٠٪ بعد مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنسبة ١٥٪ فى كل سنة من السنوات الست التالية حتى تصبح معفاة تماما.

- القائمة الثالثة: تتعلق بالسلع تامة الصنع وبعض السلع الوسيطة غير الواردة فى القائمة الثانية. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ٥٪ بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنسبة ٥٪ فى السنة التالية وبنسبة ١٥٪ فى كل سنة من السنوات السبع التالية حتى تصبح معفاة تماما.

- القائمة الرابعة: تشمل سيارات الركوب والمقطورات ونصف المقطورات وعربات الرحلات. ويتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها بنسبة ١٠٪ بعد مرور ست سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم تخفض بنسبة ١٠٪ فى كل سنة من السنوات التسع التالية حتى تصبح معفاة تماما.

ولما كان تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الرأسمالية والمواد الخام والمنتجات الوسيطة يتم فى السنوات الأولى من الفترة الانتقالية، أما التعريفة الجمركية على السلع النهائية فيتم تخفيضها فى السنوات الأخيرة من هذه الفترة، يصبح من المتوقع ارتفاع معدل الحماية الفعالة خلال السنوات الأولى من تطبيق اتفاقية المشاركة، قبل أن يعاود الانخفاض بنهاية الفترة الانتقالية. ومن المعروف أن ارتفاع معدل الحماية الفعالة يؤدى إلى عدم الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية حيث تتجه هذه الموارد نحو الصناعات المنتجة للسلع النهائية والمتمتعة بأكبر قدر من الحماية فى الأجل المتوسط. كما يصبح تحرير التجارة أكثر صعوبة فى السنوات النهائية من الفترة الانتقالية بالنسبة للصناعات التى اعتادت على الحماية الفعالة المرتفعة.

ثانيا: الواردات المصرية من المنتجات الحيوانية والزراعية

وبالنسبة للواردات المصرية من المنتجات الحيوانية والزراعية، فيتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها على النحو التالى:

- إلغاء الضرائب الجمركية من فئة ١٪ و٥٪ على بعض المنتجات مثل: الأبقار الحية، تقاوى البطاطس، بذور عباد الشمس، فول صويا، لبن مجفف فى عبوات، لبن مجفف للأطفال.

- تخفيض الضرائب الجمركية من فئة ٥٪ إلى ٢٠٪ بنسب تتراوح بين ٢٥٪ و٥٠٪، على حصص محددة من الواردات مثل: لحوم الأبقار (تخفيض معدل التعريفة المطبق حاليا وهو ٥٪ بنسبة ٥٠٪ ,على حصة قدرها ٢٥ ألف طن)، طماطم محضرة أو محفوظة (تخفيض معدل التعريفة المطبق حاليا وهو ٥٪ بنسبة ٥٠٪، على حصة قدرها ٥٠٠ طن) ,جبن (تخفيض معدل التعريفة المطبق حاليا وهو ١٠٪ بنسبة ٥٠٪، على حصة قدرها ٢٠٠٠ طن).

- تخفيض الضرائب الجمركية من بعض الفئات الأعلى من ٢٠٪ بنسبة ٢٥٪، على حصص محددة من الواردات، مثل: تفاح طازج (تخفيض معدل التعريفة المطبق حاليا وهو ٤٠٪ بنسبة ٢٥٪، على حصة قدرها ٥٠٠ طن).

ثالثا: الواردات المصرية من المنتجات الزراعية المصنعة

أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة، فيتم تخفيض الضرائب الجمركية عليها على النحو التالى:

- إعفاء تام لبعض المنتجات بعد عامين من دخول اتفاقية المشاركة حيز النفاذ، مثل: زبد، جلود وريش وزغب طيور، إسفنج طبيعى، عصارات وخلاصات نباتية.

- تخفيض الضرائب الجمركية على بعض المنتجات بنسبة ٥٪ بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وبنسبة ١٠٪ بعد ثلاث سنوات، وبنسبة ١٥٪ بعد أربع سنوات، مثل: مرجرين، زبدة كاكاو، مسحوق كاكاو، خضر وفواكه محضرة، صلصات.

- تخفيض الضرائب الجمركية على بعض المنتجات بنسبة ٥٪ بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وبنسبة ١٥٪ بعد ثلاث سنوات، وبنسبة ٢٥٪ بعد أربع سنوات، مثل: عاج، شحوم ودهون وزيوت حيوانية، مصنوعات سكرية، شيكولاتة، خلاصات الشعير (مالت)، عجائن غذائية، كعك وبسكويت، خمائر، مياه بما فيها المياه المعدنية، مخاليط عطرية.

وتجدر الإشارة إلى أن نسب التخفيض فى الضرائب الجمركية تحسب بالاعتماد على معدلات التعريفة الجمركية المطبقة فى مصر وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

الملحق رقم (٢): مرونات الطلب السعرية على الواردات المصرية (مصنفة عند المستوى التفصيلى الثانى من النظام الجمركى المنسق)

البند	السلعة المستوردة	المرونة
١	حيوانات حية	٠,٠٤
٢	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	١,١٥
٣	أسماك وقشريات، رخوية وغيرها من اللافقريات المائية	١,١٣
٤	ألبان ومنتجات صناعة الألبان، بيض طيور،، عسل طبيعى	١,١
٥	منتجات أخرى من أصل حيوانى	٠,٨٥
٦	أشجار ونباتات حية، بصلات وبصيلات وجذور وما شابهها، أزهار	٠,٩٥
٧	خضر ونباتات وجذور ودرنات، صالحة للأكل	٠,٦٠
٨	فواكه وأثمار قشرية صالحة للأكل، قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام	٠,٦
٩	بن،،شاى، متة، بهارات، توابل	٠,٩٥
١٠	حبوب	٠,٤٠
١١	منتجات مطاحن، شعير ناشط (مالت)، نشاء حبوب أو جذور أو درنات	١,١

تابع الجدول فى الصفحة التالية

البند	السلعة المستوردة	المرونة
١٢	بذور وأثمار زيتية، حبوب وبذور وأثمار متنوعة، نباتات للصناعة	٠,٤
١٣	صمغ اللك، صموغ وراتنجات وغيرها من العصارات النباتية	٠,٧
١٤	مواد ضفر نباتية، منتجات أخرى من أصل نباتي غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	٠,٤
١٥	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية، منتجات تفككها دهون غذائية محضرة من شموع من أصل حيواني أو نباتي	١,١
١٦	محضرات لحوم ومحضرات أسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من اللافقريات المائية	١,١٥
١٧	سكر ومصنوعات سكرية	١,١٥
١٨	كاكاو ومحضراته	١,١٥
١٩	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشاء أو الحليب	١,١
٢٠	محضرات خضر ومحضرات أثمار قشرية أو فواكه ومحضرات من أجزاء أخرى من النباتات	١,١
٢١	محضرات غذائية متنوعة	١,١
٢٢	مشروبات، وسوائل كحولية، وخل	١,١٥
٢٣	بقايا ونفايات صناعة الأغذية	٠,٧
٢٤	تبغ وأبدال تبغ مصنعة	١,١٥
٢٥	ملح ، كبريت ، أتربة وأحجار، مواد جبسية ، كلس (جير) أسمنت	١,٢١
٢٦	خامات معادن خبث ورماد	٠,٤
٢٧	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، ومواد قارية، وشموع معدنية	١,٦٥
٢٨	منتجات كيمائية غير عضوية، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة، أو من معادن أتربة نادرة أو من عناصر مشعة أو من نظائر	١,٦٥
٢٩	منتجات كيمائية عضوية	
٣٠	منتجات الصيدلة	١,٦٥
٣١	أسمدة	١,٦٥
٣٢	خلاصات للدباغة والصباغة، مواد دباغة ومشتقاتها، أصباغ، ألوان سطحية (بيجمنت) ومواد ملونة أخرى، دهانات ورنيش	١,٦٥ ١,٤
٣٣	زيوت عطرية وراتنجات عطرية محضرات عطور أو تطرية (كوزماتيك) أو تجميل (تواليت)	١,٦٥

تابع الجدول فى الصفحة التالية

البند	السلعة المستوردة	المرونة
٣٤	صابون، عوامل عضوية ذات نشاط سطحي، محضرات غسيل، محضرات تشحيم، شموع اصطناعية، شموع محضرة، محضرات طب أسنان أساسها الجص	١,٦٥
٣٥	مواد زلالية، منتجات أساسها النشاء المعدل، غراء، إنزيمات	١,٤
٣٦	بارود ومتفجرات، منتجات نارية فنية، ثقاب، خلائط معدنية لإحداث الاشتعال	١,٦٥
٣٧	منتجات تصوير فوتوغرافي أو سينمائى	١٠,٦٥
٣٨	منتجات كيمائية متنوعة	١,٥
٣٩	لدائن ومصنوعاتها	١,٦
٤٠	مطاط ومصنوعاته	١,٦
٤١	صلال وجلود خام (عدا الجلود بفراء)، جلود مدبوغة أو مهيأة	٠,٧
٤٢	مصنوعات من جلد، ولوازم السفر، وحقائب يدوية وأوعية مماثلة لها، ومصنوعات من مصارين الحيوانات	٠,٧
٤٣	جلود بفراء طبيعية وفراء مقلدة (اصطناعية)، ومصنوعاتهم	١,٢٥
٤٤	خشب ومصنوعاته، فحم خشبى	١,٤
٤٥	فلين ومصنوعات	١,٢
٤٦	مصنوعات من القش أو الحلفاء أو غيرها من مواد الضفر ,أصناف صناعتى الحصر والسلال	٠,٩
٤٧	عجائن من خشب أو مواد ليفية سليولوزية أخرى، ورق وورق مقوى (نفايات وفضلات) بغرض إعادة التصنيع	١,٢٥
٤٨	ورق وورق مقوى، مصنوعات من عجينة السليولوز من ورق أو ورق مقوى (كرتون)	١,٤
٤٩	كتب، وصحف، وصور، وغيرها من منتجات صناعة الطباعة، ومخطوطات يدوية ومستنسخات وتصاميم	١,٤
٥٠	حرير طبيعى	١,٣
٥١	صوف وبر حيوانى ناعم أو خشن ,خيوط وأقمشة منسوجة من شعر الخيل	١,٣
٥٢	قطن	١,٣
٥٣	ألياف نسجية نباتية أخرى خيوط وأقمشة منسوجة منها	١,١
٥٤	شعيرات تركيبية أو اصطناعية	١,٥
٥٥	ألياف تركيبية أو اصطناعية غير مستمرة	١,٥
٥٦	حشو لباد، ومنسوجات خيوط خاصة، وحبال	١,٥

تابع الجدول فى الصفحة التالية

البند	السلعة المستوردة	المرونة
٥٧	سجاد أو أغطية أرضيات أخرى من مواد نسجية	١,٣
٥٨	أقمشة خاصة منسوجة، أقمشة بسطوح ذات خمل "أوبار" من مواد نسجية	١,٣
٥٩	نسيج مشربة أو مطلية أو مغطاة، أصناف نسيجية للاستخدام التقنى أو الصناعى	١,٣
٦٠	أقمشة مصنعة أو كروشية	١,٣
٦١	ألبسة وتوابع ألبسة من مصنوعات أو كروشية	٢,٥
٦٢	ألبسة وتوابع ألبسة، من غير المصنوعات أو الكروشية	٢,٥
٦٣	أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية، مجموعات (أطقم)، ألبسة مستعملة وأصناف نسيجية مستعملة	٢,٠
٦٤	أحذية وما يماثلها وأجزاؤها	٢,٥
٦٥	أغطية رأس وأجزاؤها	٢,٠
٦٦	مظلات مطر، مظلات شمس، وعصي، وسياط الفروسية، وأجزاء هذه الأصناف	١,٥
٦٧	ريش وزغب، ومحضرات وأصناف مصنوعة منهما، أزهار اصطناعية، أصناف من شعر بشرى	١,٥
٦٨	مصنوعات من حجر أو جص أو أسمنت أو حرير صخري (أسبستوس أو أميانت) أو ميكا أو من مواد مماثلة	١,٦
٦٩	منتجات من خزف	٢,٢٥
٧٠	زجاج ومصنوعاته	٢,٢٥
٧١	لؤلؤ طبيعى أو مستنبت، وأحجار كريمة أو شبه كريمة، ومعادن ثمينة ومعادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة، ومصنوعات هذه المواد	٢,٢٥
٧٢	حديد صب (زهر) وحديد صلب (فولاز)	٢,٠
٧٣	مصنوعات من حديد صب (زهر)، أو فولاز	٢,٢٥
٧٤	نحاس ومصنوعاته	٢,٠
٧٥	نيكل ومصنوعاته	٢,٠
٧٦	ألومنيوم ومصنوعاته	٢,٠
٧٧	(فصل احتياطى) لاستعمال لاحق محتمل في النظام المنسق	-
٧٨	رصاص ومصنوعاته	٢
٧٩	زنك (توتياء) ومصنوعاته	٢
٨٠	قصدير ومصنوعاته	٢

تابع الجدول فى الصفحة التالية

البند	السلعة المستوردة	المرونة
٨١	معادن عادية أخرى، خلائط معدنية خزفية (سيرميت)، ومصنوعاتها	٢,٠
٨٢	عدد، أدوات قاطعة وأدوات مائدة من معادن عادية، وأجزاء هذه الأصناف من معادن عادية	٢,٢٥
٨٣	أصناف متنوعة من معادن عادية	٢,٢٥
٨٤	مفاعلات نووية، مراجل، آلات وأجهزة وأدوات آلية، وأجزاؤها	٢,٠
٨٥	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (تليفزيون)، وأجزاء ولوازم هذه الأجهزة	٣,٢٥
٨٦	قاطرات وعربات ومعدات للسكك الحديدية أو ما يماثلها، وأجزاؤها، أجهزة إشارة آلية أو كهروآلية لطرق المواصلات	٢,٢٥
٨٧	سيارات وجرارات ودراجات ومركبات وعربات أخرى وأجزاؤها	٢,٢٥
٨٨	مركبات جوية ومركبات فضائية وأجزاؤها	٣
٨٩	سفن، وقوارب، ومنشآت عائمة	٢,٥
٩٠	أدوات وأجهزة للبصريات، أو التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي، أو للقياس، أو للفحص والمراقبة أو للقياس والضبط الدقيق، وأدوات وأجهزة للطب أو للجراحة، وأجزاء ولوازم هذه الأدوات والأجهزة	٢,٥ ١,٨
٩١	الساعات وأجزاؤها	٢
٩٢	أدوات موسيقية، أجزاؤها ولوازمها	٠,٨
٩٣	أسلحة وذخائر، أجزاؤها ولوازمها	١,٤
٩٤	أثاث، أثاث للطب والجراحة، أصناف للأسرة (حشايا، حوامل، وسائد وأصناف محشوة مماثلة)، أجهزة إنارة غير مذكورة ولا داخلة فى مكان آخر، إشارات ضوئية، ولوحات إعلانية أو إرشادية مضيئة، وأصناف مماثلة منشآت مسبقة الصنع	١,٥
٩٥	لعب أطفال وألعاب مجتمعات، أصناف للتسلية أو أصناف رياضية، أجزاؤها ولوازمها	١,٢٥
٩٦	مصنوعات متنوعة	١
٩٧	تحف فنية، وقطع أثرية	١
٩٨	(فصل احتياطى) لتصنيفات خاصة من قبل الأطراف المتعاقدة	١
٩٩	(فصل احتياطى) لاستعمالات خاصة من قبل الأطراف المتعاقدة	

المصادر: Stern et al. 1976; Kee et al. 2004.

الهوامش

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.**

٢- جلال، أحمد، وسميحة فوزى، ٢٠٠١، "لغز الصادرات فى مصر"، **آراء فى السياسة الاقتصادية، العدد ٩**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، أغسطس.

٣- جلال، أحمد، وأمل رفعت ، ٢٠٠٥، "آثار تحرير التجارة على الاقتصاد المصري"، آراء فى السياسة الاقتصادية، العدد ١٦، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، يونيو.

٤- جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٤، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤١٠ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل التعريفة الجمركية، الجريدة الرسمية، العدد ٥٠ مكرر (أ)، الصادر في ٢ ذى القعدة سنة ١٤٢٥ هـ، الموافق (١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٤ م).

٥- حلمى، أمنية ، ٢٠٠٣،" تطوير الإدارة الجمركية فى مصر"، **ورقة عمل رقم ٨١، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية**، القاهرة، إبريل.

٦- مجلس الشعب،٢٠٠٤، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، العام الثالث من الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧) مايو.

٧- وزارة التجارة الخارجية والصناعة، ٢٠٠٤، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤، بإصدار التعريفة الجمركية، الطبعة الأولى.

٨- وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية المصرية، ٢٠٠٤، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار التعريفة الجمركية، الطبعة الثانية.

٩- وزارة التجارة الخارجية، مصر، ٢٠٠٢، تحرير التجارة فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، (يوليو).

المراجع

Abed, George. 1998. **Trade liberalization and tax reform in the southern Mediterranean region**. International Monetary Fund (IMF) Working Paper, no.

98/49. Washington, D.C.: IMF.

Abed, George. 2000.**Trade liberalization and tax reform in the southern Mediterranean region.** In Trade policy developments in the Middle East and North Africa, edited by Bernard Hoekman and Hanaa Kheir-El-Din. Washington, D.C.: Mediterranean Development Forum, the World Bank.

Abed, George T., Liam Ebrill, Sanjeev Gupta, Benedict Clements, Ronal McMorran, Anthony Pellechio, Jerald Schiff, and Marijn Verhoeven. 1998. Fiscal reforms in low-income countries: Experience under IMF-supported programs. **IMF Occasional Paper, no. 160.** Washington, D.C.: IMF.

Amiti, Mary. 2004. Are uniform tariffs optimal? **IMF Working Paper Series, no. 04/72.** Washington, D.C.: IMF.

Andriamananjara, Shuby, and John Nash. 1997; Adjusting to new realities: MENA, the Uruguay Round, and the EU-Mediterranean Initiative. **IMF Working Paper, no. 97/5.** Washington, D.C.: IMF.

Baldwin, Robert E. 2003. **Openness and growth: What's the empirical relationship? In Challenges to globalization**, edited by Robert E. Baldwin and L. Alan Winters. Chicago: University of Chicago Press.

Blonigen, Bruce, and Wesley Wilson. 1999; Explaining Armington: What determines substitutability between home and foreign goods? **Canadian Journal of Economics 32, no.1:1-21.**

Coe, David T., Elhanan Helpman, and Alexander W. Hoffmaister. 1997. North-South research and development spillovers; **Economic Journal 107, no.5.**

Corden.W.M. 1992. **International trade theory and policy;** Brookfield, Vt.: Edward Elgar.

Dahl, Henrik, Shantayanan Devarajan, and Sweder Van Wijnbergen. 1994. Revenue-neutral tariff reform: Theory and application to Cameroon. **The Economic Studies Quarterly 45, no.3.**

Ebrill, Liam, Janet Stotsky, and Reint Gropp. 1999. Revenue implications of trade liberalization. **IMF Occasional Paper, no. 180.** Washington, D.C.: IMF.

Ebrill, Liam, Janet Stotsky, and Reint Gropp. 2002. **Fiscal dimensions of trade liberalization**. In Development, trade, and the WTO, edited by Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English, Washington, D.C.: The World Bank.

El-Mikawy, Noha and Ahmed Ghoneim. 2003. **Political economy aspects of trade reform in Egypt**. In Institutional and policy challenges facing the Egyptian economy, edited by Heba Nassar and Ahmed Ghoneim Cairo: Center of Economic and Financial Research, Cairo University.

EuropeanUnion.2004.http://europa.eu.int/comm./trade/issues/sectoral/industry/textile/Legis/textariff.htm

Evenett, Simon, and Dorsati Madani. 2000. **Does Trade reform jeopardize the provision of public goods**? Evidence from ten developing nations. August.

Feltenstein, Andrew. 1992. Tax policy and trade liberalization: An application to Mexico. **IMF Working Paper, no. 108.** Washington, D.C.: IMF.

Fisman, Raymond, and Shang-Jin Wei. 2001. Tax rates and tax evasion: Evidence from 'Missing Imports' in China. National Bureau of Economic Research **(NBER) Working Paper, no. 8551.** Cambridge, MA: NBER.

Gallaway, Michael, Christine McDaniel, and Dandra Rivera. 2003. Short-run and long-run industry-level estimates of US Armington elasticities. **North American Journal of Economics and Finance** 14:49-68.

Gatti, Roberta. 2001. Corruption and trade tariffs, or a case for uniform tariffs. **Policy Research Working Paper, no. 2216**. Washington, D.C.: The World Bank.

Hanson, Gordon H., Raymond, J. Mataloni Jr., and Matthew J. Slaughter. 2003. Vertical production networks in multinational firms. **NBER Working Paper, no. 9723**. Cambridge, MA: NBER.

IMF (International Monetary Fund). 2004. **Government finance statistics yearbook 2004**. Washington, D.C.: IMF.

Kee, Hiau Looi, Alessandro Nicita, and Marcelo Olarreaga. 2004. Import demand elasticities and trade distortions. **Policy Research Working Paper, no. 3452**. Washington, D.C.: World Bank.

Keen, M., and J. Lighthart. 1999. Coordinating tariff reduction and domestic tax reform. **International Monetary Fund (IMF) Working Paper, no. 99/93.** Washington, D.C.:IMF.

Keen, M. and Lighthart, J.2004. Coordinating tariff reduction and domestic tax reform under imperfect competition. **Working Paper, no. 2004-78.** The Netherlands: Tilburg University.

Kheir El-Din, Hanaa, 1989. Evaluation of the structure of protection and anti-export bias in the 1986 customs tariffs in Egypt, **L'Egypte Contemporaine** 417 and 418.

Konan, Denise Eby, and Keith E. Maskus. 2000. Joint trade liberalization and tax reform in a small open economy: The case of Egypt. **Journal of Development Economics 61, no. 2.**

Lewis, William. 2003. **The power of productivity: Why some countries are rich, why most are poor-and what we can do. Chicago:** University of Chicago Press.

Madani, Dorsati. 2001. Regional integration and industrial growth among developing countries: The case of three ASEAN members. Policy **Research Working Paper, no. 2697.** Washington, D.C.: The World Bank.

Madani, Dorsati, and Marelo Olarreaga. 2002. Politically optimal tariffs: An application to Egypt. **Policy Research Working Paper, no. 2882.** Washington D.C.: The World Bank.

Marquez, Jaime. 1999. Long-period stable trade elasticities for Canada, Japan, and the United States. **Review of International Economics 7:102-116.**

---. 2002. Estimating trade elasticities. Boston: Kluwer.

Maskus, Keith E., and Denise Eby Konan. 1997. Trade liberalization in Egypt. **Review of Development Economics 1, no. 3 (October).**

Matlanyane, Adelaide, and Chris Harmse. 2002. Revenue implications of trade liberalization in South Africa. **South African Journal of Economics 70, no. 2.**

Matusz, Steve J., and David Tarr. 1999. Adjusting to trade policy reform.

Policy Discussion **Working Paper, no. 2142.** Washington, D.C.: The World Bank.

Mitra, Pradeep. 1992. The coordination reform of tariffs and indirect taxes. **World Bank Research Observer 7, no.2.**

Ministry of Finance. 2004. **Egyptian Economic Monitor 1, no.2 (December).**

Nashashibi, Karim. 2002. Fiscal revenues in south Mediterranean Arab countries: Vulnerabilities and growth potential. **IMF Working Paper, no. 02/67.** Washington, D.C.: IMF.

Ng, Francis, and Alexander Yeats. 2000. Production sharing in East Asia: Who does what for whom and why? **World Bank Policy Research Paper, no. 921.** Washington, D.C.: The World Bank.

Panagariya, Arvind, Shekhar Shah, and Deepak Mishra. 2001. Demand elasticities in international trade: Are they really low? **Journal of Development Economics 64:313-342.**

Panagariya, Arvind, and Dani Rodrik. 1993. Political economy arguments for a unified tariff. **International Economic Review 34: 3 (August).**

Pritchett, Lant, and Geeta Sethi. 1994. Tariff rates, tariff revenue, and tariff reform: Some new facts. World Bank Economic Review 8.

Refaat, Amal. 2003. Trade-induced protectionism in Egypt's manufacturing sector. **ECES Working Paper, no. 85.** Cairo: Egyptian Center For Economic Studies.

Sachs, Jeffrey D., Andrew Warner, Anders Aslund, and Stanley Fischer. 1995. Economic reform and the process of global integration. Brookings Papers on Economic Activity 1995, no.1 (25th Anniversary Issue).

Sebastian, Edward. 1994. Trade and industrial policy reform in Latin America. NBER Working Paper Series, no. 4772. Cambridge, MA: NBER.

---. 1993. Openness, trade liberalization, and growth in developing countries. Journal of Economic Literature (September).

Sharer, R. et al. 1998. Trade liberalization in IMF-supported programs. International Monetary Fund (IMF), **World Economic and Financial Surveys.**

Washington, D.C.: IMF.

Slaughter, Matthew J. 2003. **Tariff elimination for industrial goods: Why the gains will far outweigh any losses?** Background paper prepared for the National Foreign Trade Council, Inc., Washington, D.C., August.

Srinivasan, T.G. 2002. Globalization in MENA- A long term perspective. **Paper read at the Fourth Mediterranean Development Forum, Amman, Jordan, October 6-9.**

Stern, Robert, et al.1976. **A compendium of price elasticities in international trade.** London: Macmillan Press.

Stotsky, Janet, Esther Suss, and Stephen Tobarick. 2000. Trade liberalization in the Caribbean. **Finance and Development 37, no. 2.** Washington, D.C.: IMF

Tanzi, Vito, and H. H. Zee. 2000. Tax policy for emerging markets: Developing countries. **IMF Working Paper, no. 00/35.** Washington, D.C.: IMF.

World Bank. 2002. **World development indicators.** CD-ROM. Washington, D.C.: The World Bank

World Bank. 2003. Globalization, growth, and poverty: Building an inclusive world economy. Washington, D.C.: The World Bank

WTO (World Trade Organization). 2003. **Adjusting to trade liberalization- The role of policy, institutions and WTO disciplines.** Special Study, no. 7. Geneva: WTO.

---. 2004. **World Trade Report 2004.** Geneva: WTO.

Zafar, Ali. 2005. Revenue and the fiscal impact of trade liberalization: The case of Niger. **Policy Research Working Paper, no. 3500.** Washington, D.C.: The World Bank.